١٣٣

انتقل بالبيع الصحيح الشرعي
هذه الرسالة الموسومة بشرح الميبدي
الى احقر العباد شرف ابن محمد شاه
المجتهد من ورثة الطاهر العليا
... سنة ١١٣٩

العقل جوهر مجرد عن غيره مدبر البدن

بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية امر من لديه وكل شي يعود اليه الحمد
على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها
والهمنا حقايق الحكم ودقايقها والصلوة
على جميع الانبيا والاوليا خصوصا على نبينا

محمد محمود جهات العدالة وخاتم الرسالة وعلى
اله الواصلين واصحابه الكاملين اما بعد
فيقول المعتصم بلطفه الابدي حسين بن
معين الدين الميبدي اصلح الله حالهما
وبنور بالهما لما رايت كمال عين الاعيان
وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلا

الفطنة والابتدار الى اقسام الحكمة

اذ بها يصير الناظر في حقايق الاشياء

ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا

فشمرت عن ساق الجد لتحصيلها باحثا

عن اجمالها وتفصيلها آخذا لها عن جم

كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء

الله

ابقا الله جلالهم وخلد ظلالهم وسمت

في ايام التحصيل على اكثر كتبها ارقام كثيرة

تفيد للناظرين فيه بصيرة ومنه الهداية

للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير

الدين مفضل بن عمر الابهري قدس سره

جبل عظيم بين قزوين وزنجان وبليدة بنواحي اصفهان

فالتمس مني بعض المترددين الي المشتغلين

بقراءة الذي ان اجعلها للدفاتر المتعلقة

بمباحثها وابين ما يليق بكل منها

تعديلا وجرحا وقد كنت معتذرا بتراكم

العوائق وافواج همومها وتلاطم العلائق

وامواج غمومها فكرروا الالتماس وزادوا

في الاقتباس وتمتع على ما واثقوا

القبس محركة شعلة نار تقتبس من معظم النار كالمقباس وقبس يقبس منه نارا واقتبسها أخذها والعلم استفاده من قاموس

مسئولهم

مسئولهم وطابق مامولهم والمرجو من

الطالبين بطريق الرشاد والشادين

لرحيق السعادات ان ينظروا بعين العناية

التعبير عند المتكلمين بمعنى القائم بالذات مطلقا واما عند الحكماء فهو بمعنى الوجود الخارجي

والوداد ويعرضوا عن التعرض للاعتراض

بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان

الانسان مساوق السهو والنسيان على انه

لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب

وهذا اول ما صنفته في عنفوان الشباب

ومنه الاستعانة بفتح باب الهداية وعليه

التوكل في البداية والنهاية واعلم ان

الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات

على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة

البشرية وتلك الاعيان اما الافعال

والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا

اولا فالعلم باحوال الاول من حيث انه

يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى

حكمة عملية والعلم باحوال الثاني يسمى

حكمة نظرية وكل منهما على ثلثة اقسام

اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص بانفراده
ليتحلي بالفضائل ويتخلي عن الرذائل ويسمى
تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة
متشاركة في المنزل كالوالد والمولود و
المالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل
واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة

ويسمى

ويسمى علم السياسة المدنية واما النظرية فلانها
اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي
والتعقل الي المادة كالاله وهو العلم
الاعلى ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى
وبالعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق
عليها ما قبل الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا

وامّا علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود

الخارج دون التعقّل كالكرة وهو العلم

الاوسط ويسمّى بالرياضي والتعليمي

الرياضي اربعة اقسام الهندسه والحساب والهيئة والموسيقى ١٢

واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود

الانسان

الخارج دون مادة والتعقل كالكرة و

الادنى الطبيعي

هو العلم الاوسط ويسمّى بالرياضي

وجعل والتعليمي

اي عن احتياجها التعقل الى المادة المخصوصة لتنزهها عن المادة ٥٥

لا يمكن ان يكون الشيء محتاجا الى المادة في الذهن ١٢

فانك تتصور الكرة من غير ان تلاحظ انها من ذهب او من فضة او من خشب او من حديد دون الانسان

١٣٩

والتّعليمي واما علم باحوال ما يفتقر

اليها في الوجود الخارجي دون التعقّل

كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمّى بالرياضي

والتعليمي واما علم باحوال ما يفتقر

اليها في الوجود الخارجي الى والتعقل

كالانسان وهو العلم الادنى ويسمّى بالطبيعي

لكونه باحثا عن الجسم الطبيعي ١٢

وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا

قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله

والعقول وما يقارنها لكن لا على

وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر

الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول

الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا

وفلسفة

وفلسفة اولى واختلفوا في ان المنطق من

الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى

كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل جعله

منها بل جعل العمل ايضا منها ومن

ترك قيد الاعيان في تعريفها جعله من

اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيها عن

المعقولات الثانية التي ليس وجودها
بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها
بما ذكرناه وهو المشهور فيما بينهم فلم يعدّه
منها لان موضوعه هو المعقولات الثانية
ليس من اعيان الموجودات المأخوذة
في تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون

العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير
موجودة في الخارج على ما بينه المحققون
واجيب بان الامور هناك ليست موضوعات
بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا
الوجود زايد في الممكن في قوة قولنا
الممكن موجود بوجود زايد والمصرّح

كتابه على ثلثة اقسام الاول في المنطق

لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في

الطبيعي والثالث في الالهي بالمعنى الاعم

ولشدة احتياج الى الطبيعي فلهذا اخره

وقدم الطبيعي على الالهي مع انه المجردات على الماديات لان مباحثه كالمبادي للالهي صدرين

عنه قيل اعرض عن الحكمة الرياضية

لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة

كالد

كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة

وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان

بجميعها

الشريعة المصطفوية قد قضت حاجة الوطر

عنها على اكمل وجوه وأتم تفصيل وفيه بحث

لانه ان اراد بالامور الموهوم ما لا يكون

موجودا في نفس الامر ومخترع الوهم

فاتم انتبا دالرياضي علينا اذ لا نشك
ان الكره اذا تحركت علي مركزها فلابد
ان ينفرض فيها نقطتان لاحركة لهما اصلا
وهما القطبان وان ينفرض بينهما دايرة
عظيمة في حاق الوسط بينهما ويكون
الحركة عليها سريعة وهي النطقة وان

ينفرض

ينفرض علي جنبيتها دواير صغار موازية
لها يكون الحركة عليها الطبيئة ولي القطب
يكون ابطا ربما هو اقرب الي ~~القطب يكون~~
النطقة فهذه وامثالها وان لم يكن موجودة
في الخارج لكنها امور موهومة متخياسة
تخيلا صحيحا مطابقا لما هو في نفس الامر

كما يشهد به الفطرة السليمة ولبيت ملحيثر

الوهم كانياب الاغوال وان اراد بها ما لا

يكون موجودا في الخارج وان كان

موجودا في نفس الامر فلا تم ان الاتنيام

عليها يصلح علة للاعراض كيف و ينضبط بها

احوال الحركات من السرعة والبطوء

الجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات

وينكشف بها احكام الافلاك والارض

وما فيها من دقايق الحكمة وعجايب

الفطرة بحيث تحير الواقف عليها في عظمته

مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا

ومعنى كون الشيء موجودا في نفس الامر

انه موجود في نفسه فالامر هو الشي وحده

انه وجوده ليس متعلقا بفرض فارض

واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع

الشمس ووجود النهار متحققة في حد

ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا

وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس

الامر

الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود

في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس

كلي ومن الذهن من وجه لامكان ملاحظة

الكواذب كزوجية الخمسة فيكون موجودا

في الذهن لا في نفس الامر ومثلها سيتي

مادة الافتراق وهنا فرضنا وزوجية

الاربعة موجودة فيها ومثلها يسمى

ذهنيا حقيقيا ولما سنحت عناكب النسيان

على الفن الاول ما كان مشهورا وصار

كان لم يكن شيئا مذكورا فاقترنت

اي المنطق على فرخ الفنسمين الاحزبين

معوضا في اكثر المباحث عما يرد على الشارحين

ربنا

ربنا افتح بيننا وبين بالحق وانت خير

الفاتحين القسم الثالث الطبيعيات قيل اي في مباحث

الاجسام قيل موضوع العلم الطبيعي هو

الجسم الطبيعي من حيث هو ذو طبيعة ولفظ

الطبيعيات اشارة الى هذه الحيثية المعتبرة

في موضوع هذه المباحث الطبيعية اقول

الاولى ان يفنى بمباحث الحكمة الطبيعية

و لعلك تقول مباحث الاجسام الطبيعية

هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم

الطبيعي موضوعها فالمآل واحد هنا

وجه اولوية ما ذكرت فاقول لا نسلم ان

المآل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية

هوالجسم

هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة

والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام

الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية

بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ

الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه

فلا شك ان مقصود المص بيان ان القسم

الثاني الحكمة الطبيعية وامكن حمل كلامه

علي مقصوده من غير تكلف فحمله عليه

اولي من حمله على ما يؤب اليه وايضا يجب

حمل الالهيات فيما ياتي من قوله والقسم

الثالث في الالهيات على مباحث الحكمه

الالهية فقطعا لحمل الطبيعيات التي هي

النظر

النظير ما علي ما ذكرناه اولي ليطابق النظير

وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام

في الجهات الثلث اقول فيه نظر لانهم ان

ارادوا بالقابل القابل بالذات فلا يصدق

هذا التعريف على شيء الان القابل بالذات

للانقسام في الجهات الثلث منحصر في الجسم

التعليمي اي الكم القايم بالجسم الطبيعي السماري
فيه في الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك
وان ارادوا القايل في الجملة نصيق في
التعريف علي كل من الهيولي والصورة
ايضا فهو مرتب علي ثلثة فنون لان الا
جسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات

والبحث

والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة
باحديهما الفن الاول فيما يعم الاجسام اي
الطبيعية وهي المتبادرة عند الاطلاق الي
الفهم واكثرهم علي ان اطلاق الجسم علي الجسم
الطبيعي والتعليمي بالاشتراك اللفظي وقد قيل
ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان

جواهر فطبيعي وان كان عرضا فتعليمي

وهو مشتملة على عشرة فصول

في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وبيان

انه الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع

لا يقبل القسمة مطلقا لا قطعا ولا كسرا ولا

وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو

يجب

يجب التوهم جزئيا والفرضية ما هو بحسب

فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى

اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا

يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمة

غاية ما في الباب ان يكون المفروض

مح قلت المراد من انه لا يقبل القسمة الفرضية

ان العقل لا يجوز القسمة فيه لا انه لا يقدر

على تقدير قسمة ولا شك انه صالح للنزاع

لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين

او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم

يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة ونا خل

الجواهر اي دخول بعضها في حيز بعض

آخر بحيث يتحدان في الوضع والحجم بالبديهية

وايضا فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا

الوسط والطرف هف فثبت كونه مانعا

من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين

غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم لا يقال

هذا يلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان
يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته
نهايتان بما عرضا نحالان فيه لانا نقول
ان كانت النهايتان حالتين في محل واحد
بحسب الاشارة فيكون الاشارة الي احد
هما عين الاشارة الي الاخري فيلزم تلاقي

الطرفين

الطرفين وان كانتا حالتين في محلين
متايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام
ولو وهما اذ يمكن ح ان يتوهم فيه شيء دون
شيء كما نشهد به البديهة ولانا لو فرضنا
جزءا علي ملتقى جزئين فاما ان يلاقي
واحد منها فقط او مجموعها او من كل

واحد منها شيئا او واحدا منها ونقيضا
من الآخر فالاول لح والا لم يكن على
المتقى فتعين احد القسمين الاخيرين
بل احد الاقسام الآخر فيلزم الانقسام
اي انقسام ما على المتقي او الكل او ما على
المتقى واحد الجزئين لا محالة وينبغي

ان يعلم

ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على
بطلان تركب الجسم من الاجزاء الذي
لا يتجزى وتحريرهما بان يقال لو امكن
تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين
جزئين او على ملتقاهما والثاني بطلما
فضل وكذا القدم ولا دلالة لهما على بطلان

وجود الجزء في نفسه اذ ليس لنا ان نقول

لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن

وقوع جزء بين جزئين او علي ملتقاهما

للاحتمالات تقتضي نوع الانحصار في

فرد فعلي هذا ناسب ان يبقى في صدد البحث

فصل في ابطال تركب الجسم من الاجزاء

التي

التي لا يتجزى واقول يمكن اقامة الدليلين

علي بطلان وجود الجزء في نفسه بان يفرض

الجزء بين جسمين او علي ملتقاهما كما لا

يخفى علي ذوي الافهام فصل في اثبات

الهيولي ولا حاجة الى اثبات الصورة

الجسمية لانها الجوهر الممتد في الجهات

ووجودها معلوم بالضرورة كل جسم
من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين
اي جوهرين يحل احدهما في الآخر وانما
قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون
له من حيث هو نوع من انواع الجسم
جزءا آخر حالا مع الصورة الجسمية

في الهيولى

في الهيولى يسمى صورة نوعية وسيجيء بيانها
وقد يقال الحلول اختصاص شيء بشيء
بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر واعترض عليه بثلثة
وجوه الاول انه لا يصدق على حلول
اعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها

اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات
المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراض
فان العقل يميز كلا منها عن صاحبه
بل لا اتحاد في الاشارة العقلية بخلاف
الاشارة الحسية فانها ينتهي الى الحال
والمحل الحسيين معا الثاني انه لا يصدق

على حلول

على حلول الاطراف في محلها كحلول النقط
في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم
لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة
الى ذي الطرف الثالث انه يلزم منه ان
يكون الاطراف المتداخلة حالا بعضها
في بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب

…ن الثاني ما ذكره بعض المحققين من
…ن الاشارة الي النقطه اشاره الي الخط
…لذي هي طرفه فان الاشارة الي الخط
…يجب ان يكون منطبقة عليه بلا انثار
…ر قد يكون امتدادا خطيا موهوما
…تدا من المشير منتهيا الي نقطة فيه فكان

نقطة

نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو
المشار اليه فرسمت خطا انطبقت طرفه
علي تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون
امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذي هو
طرفه علي ذلك الخط المشار اليه فكان خطا
خرج من المشير ورسم سطحا انطبق طرفه

على المشار اليه والفرق بين الاشارتين -
ان الاولى اشارة الى النقط قصدا والى
الخط بتعاد الثانية بالعكس وكذا الاشارة
الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا
الى نقطة فيه فيكون الاشارة الى تلك
النقطة قصدا والى الخط والسطح بتعا وقد

يكون

يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط
من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشار
اليه قصدا وبالذات والنقط والسطح
تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا جسميا
ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح
المشار اليه فيكون السطح المشار اليه

قصدا او الخط والنقطة تبعا وكنا الاشارة

الي الجسم اما امتداد خطي منتهية الي نقطة

منه او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي

هو طرفه علي خط من ذلك الجسم او امتداد

جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه علي

السطح من الجسم المشار اليه وينفذ في اقطار

المشار

المشار اليه بحيث ينطبق قطعه منه علي الجسم

المشار اليه انطباقا وهميا والحال في

تعلق الاشارة قصدا وتبعا علي قياس

ما عرفت ثم انك اذا فتشت حالك في

الاشارة الي المحسوسات ظهر لك ان الا

غلب في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي

ولذلك لو قيل الاشارة الحسية امتداد
خطي موهوم اخذ من المشير منتهٍ
الى المشار اليه يمكن ان يتكلف
ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد
في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول
بل لا بد من الاختصاص وهو منتفٍ

في الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص
المذكور هنا ان لا يمكن تحقق هذا
الشيء بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك
كما في العرض بالنسبة الى موضوعه
وقيل معنى حلول الشيء في الشيء ان
يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة

اليها تحقيقا كما في حلول الاعراض

في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم

في المجردات اقول فيه نظر لانهم

صرحوا بان الحال منحصر في الصورة

والعرض والمحل في المادة والموضوع

فلا يكون حصول الجسم في المكان

حلو

حلولا عندهم بل صرح بعضهم به وهنا

التعريف صادق عليه واما اذا كان

المكان هو البعد المجرد عن المادة فقط

واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي

المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان

الاشارة الى الجسم اشارة الى سطحه وبالعكس

والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي

هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس

فيكون اشارة الى كل من المتمكن والمكان

اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظ كلام

المص في الالهيات ان حلول شيء في

شيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ذير

وعليه

وعليه انه لا يصدق على حلول الاطراف

في محالها فان النقط مثلا غير سارية

في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة

والبنوة حالة في محالها وليست سارية

فيها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء

من الاب جزء من الابوة وقد يقال

الحلول هو الاختصاص الناعت اي

التعلّق الخاص الذّي يصير به احد

المتعلقين نعتا والآخر منعوتا به

والاوّل اعني النعت حال والثاني اعني

المنعوت محل كالتعلق بين البياض

والجسم المقتضي لكون البياض نعتا وكون

الجسم

الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض

ويرجع الي هذا ما قيل من ان الحلول

اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث

يكون الاوّل ناعتا والثاني منعوتا وان

لم يكن ماهيّة ذلك الاختصاص معلومة

لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم

بالمكان واقول هنا بحث لان بين الفلك

وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا

مصححا لان يقع فلك مكوكب وجسم

متمكن كان بين البياض والجسم تعلقا

خاصا مصححا لان يقع فلك مكو جسم

ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك

والمكان

والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه

اذا حمل الاختصاص على ما عناه لا يرد عليه

ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شيء

في اخر بمجرد التعلق الناعت كما سيجيء

فسمى المحل الهيولي الاولى والماده وانما

قيد هنا الهيولي بالاولى لانها قد تطلق

علي الجسم الذي يتركب منه جسم آخر كقطع

الخشب التي يتركب منها السرير و يسمّى

هيولي ثانية و الحال الصورة الجسمية فان

قلت انهم عدوا مباحث الهيولي و الصورة

من الالهي فلم ذكرها المص هنا قلت لانه

سلك في التقسيم مسلك المعلم الاول

وقدم

وقدم الطبيعي علي الالهي لما مر د كان موضوع

الطبيعي الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولي

و الصورة فاورد تلك المباحث منها التحقيق

ما بين الموضوع و توضيحها و انما قدم

ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه و ذكر

صاحب المحاكات لتوجيهات تلك المباحث

علي الجسم الذي يتركب منه جسم آخر كقطع
الخشب التي يتركب منها السرير ويسمى
هيولي ثانية والحال الصورة الجسمية فان
قلت انهم عدوا ابحاث الهيولي والصورة
من الالهي فلم ذكرها المص هنا قلت لانه
سلك في التقسيم مسلك المعلم الاول

وقدم

وقدم الطبيعي علي الالهي لما مر دكان موضوع
الطبيعي الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولي
والصورة فاورد تلك المباحث هنا لتحقيق
ماهية الموضوع وتوضيحها وانما قدم
ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر
صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث

من الآلهي ان الاحوال المذكورة فيها
الاحتياج الي الماده في الوجود فات
البحث هناك اما عن وجود المادة
والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما
ولكل ذلك غني عن الماده
هذا الكلام مبني علي ان الالهي علم باحوال

اشياء

اشياء لا يفتقر تلك الاحوال الي الماده
والظ من عبارة الكثر انه علم باحوال
اشياء لا يفتقر تلك الاشياء في الوجود
الخارجي والتعقل الى المادة فتوجه ح
ان يقال لا شبهة في ان الهيولي لا يفتقر
فيهما اليها ولا في ان الصورة لا يفتقر اليها

في التعقل واما ان الصورة لا تفتقر
اليها في الوجود الخارجي فلما بيّناه من
ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في
الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى
الهيولى في التشكل دون الوجود لئلا
يلزم الدور وبرهانه ان بعض الاجسام

القابلة للانفكاك مثل الماء والتراب
ان يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو
عند الحس والا فان لم يكن اجزاءها
اجساما لزم الجزء الذي لا يتجزى او الخط
الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في
جهة واحدة او السطح الجوهري وهو جوهر

لايقبل القسمة الّا في جهتين واستحال

وجودهما بمثل ما قرّ في نفي الجزء و

سيورده المص وان كانت اجزاؤهما الجسما

تنقل الكلام اليها ولا بد والطّح ان ينتهي

الي جسم لا مفصل فيه بالفعل والا يلزم

تركبه من اجزاء اليها غير متناهية بالفعل

وهو

وهو مح لانه يلزم ان يكون الجسم المركب

منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هنا

القول مناف لما صرحوا به من ان الجسم

قابل للانقسام الي غير النهاية اذ ليس

معني كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك

الانقسام غير المتناهية من القوة الي

الفعل بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام
الي حد تقف عنده ولا يقبل الانقسام
بعده وذلك علي قياس ما قاله المتكلمون
من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية
مع ان وجود ما لا تتناهي في الخارج
محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان

تاثير

تاثير القدرة لا يصل الي حد لا يمكن ان
يتجاوز بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة
يمكن وصوله الي مرتبة اخري فوقها
كما في لا تناهي الاعداد فانها لا يصل
الي حد لا يمكن الزيادة عليه ومنها يحث
اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيا من

الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون

متصلا في نفسه بل غاية ما لزم منه

يجب انتهاؤها الي اجسام لا منفصلة

فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام

المنفصلة التي تنتهي اليها الاجسام القابلة

للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف

لا وقد

لا وقد قال ذي مقراطيس ان مبادي

الاجسام اجسام صغار صلبة لا يقبل الانفكاك

وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد

لاثبات المرام من نفي هذا الكلام ودونه

خرط القتاد قيل لطا اسقاط لفظ بعض

عن المتن اقول ليس له وجه ظاهر فانك

نعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو
وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك
الي اجسام متصلة فات ثم ان هذه الاجسا
المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان لعطى
الاجسام القابلة للانفكاك لا كلها
متصل واحد ويلزم من هذا اثبات

الهيولي

الهيولي في الاجسام كلها لان ذلك المتصل
المناسب الاقتصار علي قوله فذلك المتصل [الجسم صح]
قابل للانفصال اي يطرؤ عليه الانفصال
فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان
يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي او الصورة
المتلازمة للمقدار او معنى اخر لا سبيل

الي الاوّل والثاني والا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة

لانّ الاتصال لازم للمقدار والصورة

فانّه اذا ورد الانفصال انعدمت هويتها

وحدثت هويتان اخريان والقابل

وما يلزم يجب وجوده مع المقبول

اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة

والانفصال كذلك لانّ المراد منه

اما حدوث هويتين او عدم الاتصال

عما من شانه هو فتعين ان يكون القابل

معنى آخر وهو المعنى من الهيولى ولا

يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام

الى ان الهيولى جوهر محل للصورة و
التقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين
من ان الجوهر الواحد اى المتصل
فى حد ذاته لو كان قابلا بذاته لكان
تفريق الجسم الى قسمين اعداما بد
لهيئته بالكلية وايجادا لجسمين آخرين

من كثر

من كثرة العدم وذلك لان الجسم المتصل
فى ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرء
عليه الانفصال وحصل هنالك حدثان
كل واحد منها ذراع فلا يكون ذلك
المتصل الواحد اى الذى كان ذراعين
بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن

هذان القسمان موجودين فيه والالكان

ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته

فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد

متصلات آخران من كتم العدم فلابد

هنالك من شئ آخر مشترك بين المتصل

الاول وهذين المتصلين ولابد ان يكون

ذلك

ذلك الشئ باقيا بعينه في الحالتين لئلا

يكون التفريق اعداما بالكلية له ايضا

فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا الارتباط

القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون

هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا

ومع المتصلين متصلا متعددا كل من

ذلك التعدد متصل واحد فلا يكون

ذلك الشيء في نفسه واحدا ولا متعددا

ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في

ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في

ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا

بتعدده متصلا مع كونه متصلا واحدا

اومنفصلا

اومنفصلا مع تعدده وانفصال بعضه

عن بعض واذا كان ذلك الشيء مع

المتصل الواحد متصلا واحدا ومع

المتعدد متصلا متعددا كان المتصل

الواحد والمتعدد مختصا بناعتاله فيكون

محلا للمتصل الواحد حال الاتصال

للمتصلين حال الانفصال فيكون جوهر
افقطعا فهذا الجوهر الذي هو محل الجوهر
المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى
الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى
صورة جسمية والجسم المطلق مركبا
منها واقول فيه بحث اذ لا بد لبيان

حلول

حلول الصورة الجسمية في الهيولى من
اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى
كان البياض نعت للجسم ولا يجدي
ما ذكروه من ان الصورة واسطة الاتصاف
الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال
والانفصال واللازم ان يكون الجسم

حالا في العرض القايم بدلان الجسم

واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز

ما العرض ويمكن ان يجاب بان حلول

العرض في شئ وتقتضي ان يكون الاول

بعينه نعتا للثاني وحلول الجوهر تقتضي

ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول

بالذات

بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم

ليس واسطة لاتصاف العرض الجميع

نعوته وقولهم الاختصاص الناعت يشمل

القسمين واسلم ان ما ذكره هو مذهب

المشائين كارسطو والشيخين ابي نصر

وابي علي واما الاشراقيون كافلاطون

والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر
الوحداني المتصل في حد ذاته قايم
بذاته غير حال في شيء آخر فكونه
متحيزا بذاته وهو الجسم المطلق فهو
عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب
الخارج اصلا وقابل الطريان الاتصال

والانفصال

والانفصال مع بقائه في الحالين في ذاته
وهو من حيث جوهره وذاته يسمى جسما
ومن حيث قبوله للصورة النوعيه
التي للانواع الجسم يسمى هيولي وانا نثبت
ان ذلك الجسم مركب من الهيولي و
الصورة وجب ان تكون الاجسام

كلتهما مركب من الهيولى والصورة لان

الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية

اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل اولا

يكن والاول ح والا لاستحال حلولها

في المحل المستلزم لافتقارها اليه

فتعين افتقارها بذاتها الى المحل فيه

لان الغني بذاته عن الشي المحال حلول فيه م صح

نظر

نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنا

الغني الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال ان

لا يكون الغني اعتبار الذات عن المحل ولا

محتاجا الذات اليه بل يعرض كل منهما لها

عن علة وقال شارح المواقف لا واسطة

بين الحاجة والغني الذاتيين فان الشي

اما ان يكون لذاته محتاجا الي المحل
اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته
كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا نعني
للمغني سوا عدم الحاجة
فيه بحث لانه ان اراد من المستغني
عن المحل في حد ذاته ما يكون ذاته

علة

علة لعدم احتياجه الي المحل فالشرطية
ممنوعة لجواز ان لا يكون الشيء علة
للاحتياج ولا لعدمه وان اراد منه
ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الي
المحل سوا كان علة لعدم احتياجه
اولا فلا نم استحالة حلول الصورة في

المحل على تقدير الغنى الذاتي للاحتمال
ان يكون غير الصورة علة للاحتياج
فكل جسم مركب من الهيولى والصورة
هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة
الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون
جنسا او عرضا عاما وح يجوز اختلاف

مقتضاها

مقتضاها في افرادها واستدل الشيخ
في الشفاء على ذلك بان جسمية اذا خالفت
جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه
حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة
فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير
ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من

خارج فان الجسمية امر موجود في
الخارج الطبيعة الفلكية مثلا موجودا
اخر فلا تنضاف هذه الطبيعة في الخارج
الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في
الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه
امر مبهم لا يوجد في الخارج ما لم يتنوع

فصول

فصول المقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة
في الطول والعرض والعمق وسطح ان
قبلها في الطول والعرض فقط وخط
ان قبلها في الطول فقط ذاتية بان يكون
خطا او سطحا مثلا وكل ما كان
اختلافه بالخارجات دون الفصول

كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان
يكون جسمية الفلك المنضمة في الخارج
الي الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة
لجسمية العناصر المنضمة في الخارج الى
الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية
عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين

الجسميات

الجسميات المتخالفة الحقايق والحصاد
ما به التخالف بين الجسميات في تلك
الامور الخارجة عنها المضافة اليها
بحسب الخارج ثم لابد له من دليل وقد
يقال ما هب ان الجسمية طبيعة نوعية
لكن لا نم وجوب ما ود افرادها في الحاجة

الي المادة وانما يكون كذلك لو كانت
محتاجة الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان
يكون الاحتياج اليها للتشخصات فان
الطبيعة النوعية مختلفة بالفصول فكما
جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية
بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز

اختلاف

اختلاف التشخصات ويجاب انا نعلم
بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس
من جهة هذه الجسمية وهذه الجسمية
انما هي طبيعة اى الحاجة الصورة الجسمية
وهويتها فلما لم يكن للهوية دخل في الحاجة
الى المادة كانت الحاجة الي المادة لا يعرضها

هذا مبحث ان الصوره الجسميه لا تجرد عن الهيولى

الا لذاتها فثابت فصل في ان الصورة

الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى

عليه ان هذه المقصد ومنقصد الفصل

السابق متحدان في المآل لانها الوجدت

بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما

ان يكون متناهية او غير متناهية لا

سبيل

سبيل الى الثاني لان الاجسام ابادتها

الابعاد ولا يخ عن بعد كلها متناهية

والا لامكن ان يخرج من مبدا واحد

امتدادان على الستين واحد كساقي

مثلث وكل ما كانا اعظم كان البعد بينهما

ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما

نخه الى موجودا

بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين

حاصرين هف اعترض عليه الشيخ في الشفا

بانا لا نم انه يلزم وجود بعد بين الخطين

غير متناهية غاية في الباب ان يكون

الشيء ابدا الي غير النهاية لكن ليس يلزم

ان يكون هناك بعد ازيد الي غير النهاية

بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد

محصر متناه الا بقدر متناه والزائد على

المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا

وهذا كالعدد يقبل الزيادة الي غير النهاية

مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام

الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة

اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت

فرضت الانفراج بقدر الامتداد فيلزم

انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزو

ما لا ستره بتروفيه نظر والمحال انما نشأ

من فرض امرين متناقضين كفرض

وجود زيد وعدمه فان وجود خط واصل

بين

بين الضلعين يستحيل مع عدم تناهيهما

فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين

نقطتين منها فهما بين نهايات بتينك النقطتين

كيف لا و يكون كل منها محصورا بين الاخر

وذلك الخط الواصل وقيل لا يتضح هذه

المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها

المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولي

ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الي

غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد

غير متناهية بحسب العدد تزايد بقدر

واحد مثلا الوامتد من مبدا واحد

مثل نقطه ا خطان غير متناهيين لامكن

ان يفرض علي الخطين نقطتين متساويتي

البعد عن نقطه ا كنقطتي ب ح بحيث لو وصلنا

بينهما بخط ب ح لكان مساويا لكل من خطي

اب اح حتي يكون اب ح مثلثا متساوي

الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع

ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين

متساويي البعد عن نقطتي ب ح كنقطتي د ه

بحيث يكون بعداهما عن ب ح كبعدي

ب ح عن ا او يكون كل من ا د ا ه ذراعين

حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه

لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين

وان فرضت عليهما نقطتين اخريين

على الوجه

على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل

بينهما بخط و لا حتى يكون كل من اضلاع

او ز مثلث ا ذ ر ع ثم نفرض ح ط ثم ي ك

لم تمرن س و نصل بينهما بخطوط ح ط ي

ك ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الي

غير النهاية ولنسم خط ب ح البعد الاصل

والذي بعده اعني ده البعد الاول

وو ز البعد الثاني وح ط البعد الثالث

وعلي هذا الترتيب الثانيتنزات كلامن

تلك الابعاد مشتمل علي البعد الذي

قبله وعلي زيادة مثلا البعد الاول

اعني ده مشتمل علي الاصل اعني بح وزيا
ده

ذراع

ذراع والبعد الثاني اعني وز مشتمل علي

ده وزياده ذراع وهكذا الي غير النهاية

فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد

الاصل مشتمل عليه وعلي زيادة فهنا زيا

دات غير متناهية بعدد الابعاد الغير

المتناهية التي فوق البعد الاصل الثالث

ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية
فانها موجودة في بعد واحد فوق
الابعاد المشتملة علي تلك الجملة والا لم
يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم
ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر
الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين

علي تقدير

علي تقدير عدم تناهيهما وانه مثلا الزيادتان
الموجودتان في البعد الاول والثاني
موجودتان في البعد الثالث لان البعد
الثالث مشتمل علي البعد الثاني المشتمل
علي البعد الاول فيشتمل عليهما وعلي زيادتهما
بالضرورة وكذا الزيادات المشتمل عليها

الابعاد الثلثة موجودة فى البعد الرابع

وهكذا الى ما لا نهاية له فاذا تمهدت المقدمات

الثلثة فنقول ان امتد الخطان الخارجان

من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان

يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة

بقدر واحد وهذا حكم المقدمة الاولى

فيوجد

فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم

المقدمة الثانية بوجد تلك الزيادات

الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل

على الزيادات الغير المتناهية غير متناه

فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه

محصورا بين حاصرين فيثبت ما ادعيناه

من اللازم واندفع المنع المذكور وفيه
نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من
المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لا
انه اذا كانت كل جملة من الزيادات الغير
المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع

تلك

تلك الزيادات في بعد لجواز ان لا يكون
الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي
فان كل واحد من الاثنان يشبعه هذا
الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع ليس
كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع
موجود في بعد واحد وكان مجموع الزيادات

الغير المتناهية مجموعا موجودا هو حيث
حصول ايهم في بعد وفيه بحث لانه ان
اراد بالمجموع المجموع المتناهي فنسلم ان كل
مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم ان
يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية
في بعد وان اراد به مطلق المجموع سوا

كان

كان متناهيا او غير متناه فلا نم ان كل
مجموع في بعد الثاني انه لا طائية في فرض
مساوي الزيادات لان البعد المشتمل
على الزيادات الغير المتناهية غير متناه
سواء كانت تلك الزيادات متساوية او
متفاضلة او متزايدة لانها زيادات مقدارية

كلما يزداد المقدار ظلا ازدادت الي غير

النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير

متناه بالضرورة وقد يقال التزايد على

سبيل التناقص لا يفيد اذ لا يجب ان

يكون البعد المشتمل على الزيادات

المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا

اذا مرضا

اذا مرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد

الاصل نصفه ثم بنصف النصف الباقي ونزيد

على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم

بنصف نصف النصف ونزيد على البعد

الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن

تنصيف الباقي الي غير النهاية لان الخط

قابل للقسمة الي مالايتناهي ومع ذلك

لايكون البعد المشتمل علي جميع تلك

الزيادات شرا واحدا بل انقص منه

واما اذا كان التزايد على سبيل التساوي

او التزايد فهو يفيد المطلوب وانما

افتقر علي الاول لان المثل موجود في

الزايد

الزايد فاذا علم حصول المطمن اعتبار

المثل علم حصوله من الزايد بطريق الاولي

بدون العكس وفيه بحث لان الخط و

ان كان قابلا للقسمة الي غير النهاية

لكن خروج جميع الاقسام الي الفعل ولو

فرض خروج جميعا الي الفعل كان البعد

المشتمل علي تلك الزيادات الغير المتناهية
غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد
بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت
الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير
متناه فيكون ما لا يتناهي محصورا بين
حاصرين واما بيان انه لا سبيل الي القسم

الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط
بها حد واحد او حدود فيكون متشكلة
لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد الواحد او الحدود اي حدين او اكثر
بالمقدار اي الجسم التعليمي والسطح دون
الخط فان اطراف الخطوط اعني النقط

لا نتصور احاطتنا بها اصلا والمراد بالا
حاطة ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج
الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية
عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد
او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا
سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة

فاذا

فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة
كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار
هي الكل واذا اعتبر منها خطان متلاقيان
على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له
بهذا الاعتبار هي الزاوية هذا ما اشتهر
بينهم ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة

وامثاله تشكل والانسب ان يقال الشكل
هو الهيئة الحاصلة للمقدار من حيثية المحيط
الدايرة الاحاطة سواء كان احاطة المقدار
به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك بل
محيط الدايرة وامثاله ايضا وقد يقال
انما يلزم المقدار تشكل الصورة اذا كانت

متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك
بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي
من جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين
يخرجان من نقطة واحدة وينفرجان
متزايدين الى غير النهاية ضرورة توقف
امكان انفراجهما كذلك على اللاتناهي

في العرض اقول لا حاجة الي اثبات
تشكلها فانها اذا كانت متناهية
الو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة
من جهة ذلك التناهي فينقل الكلام
الي تلك الهيئة فذلك الشكل اما ان يكون
للجسمية اي للصورة الجسمية لذاتها

من حيث

من حيث هي وهو ح والا لكانت الاجسام
كلها متشكلة بشكل واحد او لسبب لازم
للجسمية وهو ح لما مر او بسبب عارض
لها وهو ايضا ح والا لامكن زوال العارض
والشكل فامكن ان يتشكل الصورة بشكل
اخر فتكون قابلة للانفصال قد يقال

لانه ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال

فان الامر المتصل المد وداذا كعبة يتغير

تتشكل من غير فصل واجب مادة ان لم يكن

هناك انفصال فلا بد من انفعال وهو

من لواحق المادة وتوضيحه على ما قررتُ

ان في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان

يكون

يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا ففي

الجسم امران يفعل باحدهما وينفعل با

لآخر فالاعراض الانفعالية بانفعال المادة

والفعلية للصورة وهذا منقوض اما اجمالاً

فبان النفس يفعل فيما تحتها من الابدان

وينفعل عما فوقها من المبادي العالية

مع انّها غير مادّيّة واما تفصيلا فلجواز ان

يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين

وكلّ ما يقبل الانفصال فهو مركب

من الهيولي والصورة المناسب ان

يقال فهو مقارن للهيولي فيكون

الصورة العاريه عن الهيولي مقارنه

لهاهف

لهاهف لعلك تقول الحصر ممنوع للاحتمال

ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها

او مع عارضها او للازمها مع عارضها او لمجموع

الثلثة او للمباين وحده او مع غيره فاقول

لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة

بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة

التالية لا يمكن ان يتشكل بصورة آخر

واما المباين فمعلوم بالضرورة اذ لا

يكون علة الشكل معين للصورة الا بواسطة

خاصة هناك فاما ان يكون مع الرابطة

كافيا في تحقق ذلك الشكل ولا وعلى

الاول ان كان يمتنع الزوال فنقل الترديد

بين

بين الامور المذكورة الى الرابطة والا

فيلزم المحذور الثاني قطعا وعلى الثاني

ان كان كل من المباين والمعاون يمتنع

١

الزوال دون الرابطة بين الامور والا

فيلزم المحذور الثاني ولما كان ففي هذه

الاحتمالات ظاهر اما ذكره المصنف يادي

تامل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان

يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل

والصورة معا فبزواله يزول الصورة

ايضا ولا يتبع مشكلة بشكل آخر قلت

المباين ان كان مجردا فابديته لزواله لاستحال

ان يكون علة للصورة على ما قرروه

فى بحث

فى بحث اثبات الفعل نعم يمكن المناقشة

منها باحتمال آخر ان يكون الشكل بتشخص

الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة

التشخص كما ذهب اليه بعضهم وسياتي

الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام

ان الشكل المعين الحاصل للصورة لابد له

من مخصص فيهما اذ نسبة الفاعل الى
جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص
اما هو الجسمية او لازمها او عارضها و
كان مبني على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى
العنصرية والصورة والاعراض والنفوس
فايضة عن العقل الفعال فاما عدلنا

عن

عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة
المذكورة على انهم متزلزلون في تلك القاعدة
فيسندون ما الافعال الى غير العقل الفعال
ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة
النوعية والمزاج والميل فصل في ان
الهيولى ايضا لا يتجرد عن الصورة لانها

لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون
ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية
او لا تكون لا سبيل الي كل واحد من
القسمين فلا سبيل الي تجردها عن الصورة
اما انه لا سبيل الي الاول فلانها اما
تنقسم او لا لا سبيل الي الثاني لان كل

ماله

ماله وضع فهو منقسم اي قابل للانقسام
علي ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزي
لا يخفي عليك انه لم يرد المتبادر من عبارته
وهو ان كل شي له وضع فهو قابل للانقسام
سواء كان جوهرا او عرضا لانهم قايلون
بوجود النقطة وبما مر في نفي الجزء الذي

يدل على ان كل جوهر ذي وضع فهو
قابل للانقسام سواء لكان جوهرا او عرضا
عرض ذي وضع ايضا كذلك اذ لا اشاع
في تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل
جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وح
لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر

وقد يستدل

وقد يستدل عليها تارة بانها محل للصورة
الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة
بانها جزء للجسم الذي هو جوهر ممتد وهذا
مردود لان الهيئة المخصوصة من السرير
مع انها عرض ولا سبيل الى الا وقد يدل
لانها اما ان ينقسم في جهة واحدة فقط

فيكون خطا جوهريا او في جهتين فقط

فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات

فيكون جسما اقول لا يخفى ان الكلام في هذا

المقام عن اضطراب اذ لا شبهة في ان

الشق الثاني من الترديد الاول موعديم

الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول

ذات

ذات الوضع في الجملة فلا نم ان ما له وضع

في الجملة ومقسم في الجهات الثلث منحصر في الجسم

وان اراد ذات الوضع بالذات فمع عدم

مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الشرو بديها

ووجب حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية

بناء على انها الجسم في بادي النظر كما حمله

شارح المواقف فى هذه المقام عليها

وهو غير ملايم لا سيجي من ائمتنا لو كانت

جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة

وكل واحد منهما بط اما انه لا يجوزان

يكون خطا فلان وجود الخط على

الاستقلال اي الجوهري ح لانه اذا انتهى

اليه

اليه طرفا السطحين قيدها بعضهم بالمستقيمي

الاضلاع وا قول هذا التقييد مهمل لنا

لانه لا يتم المطلوب الا ما لا بطال الخط

الجوهري مطلقا سواء كان مستقيما

او غيره وهذا مخصوص ما بطال المستقيمة

من على انه يكفى فى ذلك استقامة ضلع

فى كلّ منها فلا حاجة الى استقامة

جميع اضلاعها فاما ان يجب تلاقيها

او لا يجب لاجايزان لا يجب والا لزم

تداخل الخطوط وهو مح لان كل

خطين مجموعها اعظم من الواحد

والتداخل يوجب خلافه فقيل ان اراد

كل خطين فهما اعظم من احدهما في

جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس

فى اجتماعها فى الطول بل في العرض

ان اراد في جهة العرض فهم اذا اعظم

الخط في تلك الجهة وتوضيحه ان الشاع

التداخل انما هو فى المقادير من جهة

هو مقادير مما لا مقدار له اصلا امتنع
التداخل فيه بوجه من الوجوه وماله
خل
مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التا
فيه من تلك الجهة فقط وماله مقدار
في جهتين فقط امتنع التداخل فيه
من تينك الجهتين فقط دون الجهة

الثالثة

الثالثة وماله مقدار في الجهات الثلثة
امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت
فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل في
الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار
له اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل انما
هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على

هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل
من انضمام بعضها الى بعض ما المقدار
في جهته فضلا عن المقدار في الجهات
الثلث انتهى كلامه واقول اذا فرض
الخط الجوهري بين خطين جوهريين
بل بين جسمين فالتداخل هناك

مح

تح قطعا وقد صرح به شارح المواقف
قدس سره حيث قال لبيان استحالة
التداخل بين الاجزاء التي لا يتجزى
ان بديهة العقل شاهدة بان المتحيز
بذاته يمتنع ان يداخل في مثله بحيث
يصير حجمهما معا كحجم واحد منهما وقد ظهر

منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل
انما هو على تقدير تركب الجسم منها
مردود لان تداخل الاجزاء مح في نفسها
سواء تركيب الجسم منها اولا والتفصيل
ان يقال البديهة تحكم بان تداخل
الجواهر مح مطلقا واما تداخل غيرها

فعلى ما فرضه المفترض فلا يحسن قوله
امتناع التداخل انما هو في المقادير
من حيث هي مقادير مع امتناع التداخل
في المقادير انما هو من حيث هي مقادير
وقد يجاب من اصل الاعتراض بان
هنا الناظر معترف بان مجموع الحظين

اعظم من احدهما في الطول فلو
تداخل الخط استقل المتوسط بين
الخطين العرضين في احدهما لم يكن
المتداخلان معا اطول من احدهما
والا لم يكن الخط المستقل متوسطا
بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض

انه

انه متوسط هف اقول فساده ظاهر
لان الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد اذا كانا متشابهين
في الطول واما اذا كانا متلاقيين
في العرض فلا ولا جايز ان يجب
والا لانقسم الخط في جهتين لان ما يلاقي

منه احدهما غير مما يلاقي الاخر وهو

مح واما انه لا يجوز ان يكون سطحا

فلانها اذا كان سطحا فاذا انتهى اليه

طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما

او لا يجب وكل واحد منهما باطل على

ما مر واما انه لا يجوز ان يكون جسما

فلانها

فلانها لو كانت جسما كانت مركبة من

الهيولي والصورة لما مر واما انه

لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت

غير ذات وضع فاذا اقترنت بها

الصورة الجسمية وصادفت ح ذات

وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في

حيزا اصلا او يحصل في جميع الاحياز

او يحصل في بعض الاحياز دون

بعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن

بها الصورة ابدا واجيب بانها

بالنظر الى ذاتها ان لم يقبل الصورة

لم يكن هيولى بل من المفارقات

وان قبلها فلحوق الصورة ممكن لها

بحسب ذاتها والممكن لا يلزم منه

لكن عروض الصورة لها مستلزم

المحال لا يقال الممتنع بالغير يمكن ان

يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم

العقل يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع

لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يتكون
ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع
فان استلزم عدم العقل عدم الواجب
من حيث انه ممتنع لوجود الواجب
واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر
عن الامور الخارجية فلا يستلزم

المحال

المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا
كن لك ان الهيولى المجردة اذا نظر
اليها في حد ذاتها من غير نظر الى
المانع وفرض لحوق الصورة اياها
يلزم منه ح وقد يجاب ايضا بان الكلام
في هيولى الاجسام بل كانت مقرونة

بالصوره في اصل الفطرة غير منفكة
عنها كما هي الان او كانت في اصل الفطرة
مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول
والثاني محالان بالبديهة والثالث
ايضا لان حصولها في كل واحد من
الاجسام ممكن لان الهيولي على ذلك

التقدير

التقدير نسبتها الى جميع الاجسام
على السوية وكذلك نسبة الصورة
الجسمية فانها طبيعة مطلقة لا معينة
فلو حصلت في بعض الاحياز دون
بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو
مح قيل يجوز ان يقتضي الصورة النوعية

المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكرها
واجيب بان الصورة النوعية وان
عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى
جميع اجزائه واحدة فلا يصلح ان يكون
مخصصا للهيولى بجزء معين منها
ولك ان تقول يجوز ان يقارن

الهيولى

الهيولى صورة اخرى او حالة من
الاحوال يتعين فيهما بعض اجزاء
المكان الكلي وايضا قد يكون الهيولى
المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة
في التخصيص الى غير الصورة النوعية
وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت

في البعض الاحياز فلا بد ان يخصص
كل من اجزائها بجزء معين من
اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية
لا يقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع
الاجزاء على السوا فتخصيص الاجزاء
بالاحياز مع تساوي النسبة بينها يكون

ترجيحا

ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان
يقال ان الهيولى المقارنة للصورة
المنقسمة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة
لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا
وقد جاز ان يكون هناك حالة مخصصة
للهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعتراض

على هذا التقدير بان يقال ان الماء
اذا انقلب هواء او على العكس صار
المنقلب اولى بالوضع من اجزاء الحيز
الطبيعي لما انقلب اليه مع تساوي
نسبته اليها فتكون الهيولى بعد مفارقة
الصورة اولى بحيز مع تساوي نسبتها

الى الجميع الاحيان لان الوضع السابق
تقتضي الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب جزء
من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب
في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب
مواضع الهواء من ذلك الموضع فالاقرب

مرج للحصول فيه وكان قبل الانفلاذ
في الموضع الهواء فاذا استقر فيه بعده
اي اقرب مواضع طبعا فالحصول
في ذلك الموضع مرج ولا يتصور
مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع
لها اصلا فصل في اثبات الصورة

النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام
انواعا اعلم ان كل واحد من الاجسام
الطبيعية صورة اخرى غير الصورة
الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام
ببعض الاحياز بالسكون (اقتضائه) عند حصو(لهم)
فيه والحركة اليه عند خروجه عنه

دون ان تنقلب الى جنس البعض بل

بسبب اتحاده ليس لامر خارج عن

الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها

قابلة فلا يكون فاعلة لما مر وايضا

هيولى العناصر مشتركة لانقلاب

بعضها بعضا فلا يكون مبدء اللو

مختلفة

مختلفة مع اما ان يكون الجسمية العامة

العامة اى الصورة الجسمية المتشابهة

فى جميع الاجسام او الصورة اخرى

لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسا

كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المط

لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص

الاجسام بصورها النوعيه من سبب
وقد ذهبوا الى ان الاختصاص في
الاجسام العنصريه لان المادة العنصرية
قبل حدوث كل صورة فيها كانت
متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت
بقبول الصورة اللاحقة واما في الاجسام

الفلكيه

الفلكية فلان لكل فلك مادة تخالف
بالماهية لمادة الفلك الآخر وكل مادة
فلكية لا تقبل الا الصورة التي حصلت
فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص
بالآثار في العنصريات لان مادتها تقبل
الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة

بكيفية اخرى لاجلها استعدت

بقبول الكيفية اللاحقة في الفلكيات

لان مادة كل فلك لا يقبل الا كنفسها

الحاصد فلا يحتاج الى اثبات الصورة

النوعية وقد يجاب بانا نعلم ان حقيقة

النار مخالفة لحقيقة الماء فلابد من

اختلافهم

اختلافهم بامر جوهري مختص واعلم

ان دليلهم لو تم لدل على ان لاثار الاجسام

مبدأ فيها واما ان ذلك المبدء واحد

او متعدد فلا دلالة عليه ولعلهم

انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم

الى الزايد فان قيل هذا مناف لقولهم

الواحد لا يصدر عنه الا الواحد

قلنا امتناع صدور المتعدد عن

الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات

في الواحد والصورة النوعية

وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها

بهما
متعدد الجهات يقتضي بكل جهة ثانيا

هنا

هنا به يرتفع بها الاشياء في كيفية

انحسام التلازم المذكور للهيولي

والصورة اعلم ان الهيولي ليست

علة للصورة لانها لا يكون موجودة

بالفعل قبل وجود الصورة لما مر ان

اراد ان الهيولي لا يتقدم على

الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه
ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى
يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا نظر
منه الا ان الهيولى لا يتقدم على
الصورة تقدما زمانيا واما انها
لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا

فغير

فغير معلوم منه وان اراد انها لا
يتقدم على الصورة تقدما زمانيا شيئا
فجاز ان اراد ويقول والعلة الفاعلية
لشيء يجب ان يكون موجوده قبله
انما يجب تقدمها على المعلول بالذات
فنسلم لكن لا يحصل المطلوب من

المقدمتين وان اراد انها يجب
تقدمها بالزمان فمم فان الواجب
والعقل الاول متساويان بحسب
الزمان والصورة ايضا ليست علة
للهيولى لان الصورة انما يجب
وجودها مع الشكل او بالشكل
قيل

قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل
والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل
على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل
هو الهيولى فلا تتقدم لوجوب
وجودها الفايض عن العلة المفار
وعلى الكل فوجوب وجودها مع الشكل

ان لم يتوقف عليه او بان توقف

عليه واقول فيه نظر لانه لا يلزم

من نفي ان يكون الصورة علة

فاعلية او قابلية للشكل نفي العلية

مطلقا لجواز ان يكون شرطا

فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل

وايض

ايض ما بيّنه فيما سبق هو ان الصورة

لو كانت مخصصة للشكل المعيّن بالعلة

الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك

المذكور لا انها لو كانت علة فاعلية

للشكل لزم ذلك بل هو خلاف الواقع

وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة

بسبب الحد او الحدود بالمقدار فتلك
الهيئة متاخرة عن وجود ذلك
الحد او الحدود وهو متاخر عن
وجود المقدار الذي هو المحدود
وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن
الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء

فاذن الشكل متاخر عن الصورة
بهذه المراتب فكيف يقال ان تمام الشكل
او متاخر عنه واجاب عنه المحقق
الطوسي قدس سره بان هذا البيان
يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة
لا عن الصورة الشخصية والذي

ندعيه عدم تاخر الشكل عن الصورة

المتشخصة لاحتياجها في تشخصها

الى التناهي والشكل ولا يبعدان

يحتاج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر

عن ماهيته كالجسم اي الاين والوضع

المتاخرين عنه فان التناهي والشكل

غيرمتاخ

غير متاخرين عن الصورة المتشخصة

من حيث هي متشخصة وان كانا متاخرين

عن ماهيتها هنا فالانسب ان

يقول لان الصورة محوجة عن

الشكل قطعا ولقايل ان يقول

احتياج الصورة في تشخصها اليهما

غير معقول لانه ان كان الي الجزئ

منهما لزان التشخص بزواله وليس

كذلك فان الشمعة المعينة باقية مع

تبدل افراد الشاهي والتشكل عليهما

وان كان الي الكلي فذلك بط قطعا

فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل

الكل

الكلي مثلا الي الصورة لا تفيدها تشخصا

والشكل لا يوجد قبل الهيولي فهي

اما متقدمة عليه او معه فلو كانت

الصورة علة لوجود الهيولي لكانت

متقدمة علي الهيولي بالذات والهيولي

متقدمة علي الشكل بالذات او معه

بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة
متقدمة على الشكل بالذات لان
المتقدم على المتقدم على الشي والمتقدم
على ما مع الشي متقدمة عليه هفا
بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان
الحكم بان المتقدم على ما مع الشي متقدم

على

على ذلك الشي لا تظهر صحته في التقدم
والمتغيرة الذاتيين وقد يقال الهيولى
متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان
لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى
وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة فان
وجود كل منهما عن سبب منفصل هنا

مبني علي ما زعموا من ان المتلازمين
يجب ان يكون احدهما علة موجبة
للاخري او يكونا معلولي علة موجبة
لها لتحقق التلازم والعلة الموجبة
ما يمتنع تخلف المعلول عنه سواء
كانت علة تامة او جزءا اخيرا منها

فهي

فهي مستلزمة للمعلول وبالعكس
وهي للمعلول الآخر وبالعكس واحد
المعلولين مستلزم لها فمنها يجب
لانه ان اعتبر في العلة الموجبة الايجاد
فلانه اذا لم يكن احد المتلازمين
علة موجبة للآخر لم يكونا معلولي

علة موجبة لها لزم امكان انفراد

احدهما عن الآخر وهو كل وان لم

يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى علة

فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا

يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق

منافيا للمقام وليست الهيولى غنية من

كل

كل الوجوه عن الصورة لما بينا

انها لا يقوم بالفعل بدون الصورة

اي بدون ماهيتها فهي تستحفظ المادة

بتوارد افرادها عليها اذ لو زالت الصورة

عنها ولم يكن صورة اخرى لهما عدمت

المادة فتلك الصور المتواردة عليه

كالدعايم بزوال واحدة منها عن
السقف وبقاء مقامها دعامة اخري
فيكون السقف باقيا على حاله
بتعاقب وتلك الدعايم ولسبية
الصورة ايضا غنية عن الهيولي من
الوجوه لما بينا انها لا يوجد بدون

الشكل

الشكل المفتقر الي الهيولي فالهيولي

دوها

يفتقر الي الصورة في وجودها وبقا
اقول فيه بحث اذ لو كان نحن ما ذكره
كافيا للثبات ان الهيولي مفتقرة اي
الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا
مفتقرة الي الهيولي فيه لما تبين ايضا

ان الصورة لا يوجد بالفعل بدون
الهيولى وقد يقال هذا ينافي لما
سبق من ان الصورة ليست علة
للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج
اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى
الى الصورة في الوجود لكانت الصورة

علة

علة لها والجواب ان المراد هنا ان
الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا
الى الصورة الشخصية لجواز انتفائها مع
بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو
ان الصورة الشخصية ليست علة للهيولى
فلا منافاة والصورة تفتقر الى الهيولى

في تشكلها قيل ولما بينا بر حبتا الهو
فيهما لم يلزم دور داورد عليه
انه لا يلزم الدور من كون الهيولي
مفتقرة الى الصورة في التشكل و
بالعكس اذ يحتاج كل منهما لا في ذاتها
بل تشكلها الي ذات الاخري لا الي

تشكلها

تشكلها وقد يجاب بان احديها اذا
كانت علة تشكل الاخرى فهي من حيث
انها متشخصة بكون متقدمة علي شكل
الاخرى ومن متشخصا بصا الشكل فيلزم
تقدمها من حيث انها متشكلة فلو
انعكس الامر دار والحق ان الشكل

ليس متشخصا بمعنى انه يفيد الهذية

بل المعنى انه لازم تتشخص من حيث

هو متشخص وتقدم العلة يجب ان يكون

بذاتها وتشخصها لا بموادهما ولا بتو

ان تقدم الماده بالذات توجب

تقدم اللوازم فان العلة المرذمنة

على نفسه

على نفسه **فصل** في المكان وهو اما الخلا

اراد به البعد المجرد عن الماده واكثر

اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن

الشاغل والسطح الباطن من الجسم

الحادي الماس للسطح الظاهر من الجسم

الحوى لان الجسم بكليته في مكانه ما لبد

فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم

لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته

حاملا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون

امرا منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة

كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم

في جهتين او في الجهات كلها وعلى

الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة

الجوهري ولا يجوز ان يكون اي السطح

المفروض او امكان حالا في المتمكن والا

لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب

ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن

في جميع جهاته والا لم يكن مالئا له فهو

السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من المحوي وهذا
مذهب المشائين وعلى الثاني يكون
المكان بعدا ممتدا في جميع الجهات
مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث
ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه

بكليه

بكليته فذلك البعد الذي هو المكان
اما ان يكون امرا موهوما يشغله
الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا
مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا
موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا
ماديا صح قائما بالجسم والا يلزم من

مرالك

حصول الجسم فيه تداخل الاجسام

قبين
فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشرا

ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه

فطر عليه البداهة ومحققه بعضهم

بالمفطور بالقاف اي بعدا له الاقطا

ويجب ان يكون جواهر القيامة بذاته

ونوارد

۲۶۳

ونوارد الممكنات عليه مع بقائه الشخ

فكانه جوهر متوسط بين العالمين

اعني الجواهر المجردة التي لا يقبل الا

حسية والاجسام التي هي جواهر كثيفة

وح يكون الاقسام الاولية للجوهر

ستة لا خمسة على ما هو المشهور والا

باطل فتعين الثاني وانما قلنا الاول
باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون
لاشيا محضا او بعدا موجودا مجردا
عن الماده لا سبيل الي الاول لانه يكون
خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين
الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين

ومايقبل

ومايقبل الزياده والنقصان استحال
ان يكون لاشيا محضا قيل قبول
الزياده والنقصان فيه انما هو علي
فرض وجوده فلا يلزم منه الا لوجود
الفرضي واما كونه موجودا حقيقة فغير
لازم وقد يجاب عنه بانا لا نسلم بالفرق

ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع
النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد
الترديد بين اللاشئ في الخارج والموجود
فيه كما هو الظ اذ العادة جارية بابطال
مذهبي المتكلمين الاشراقيين بوجهين
ابطل بما سبق الترديد الاول بالاول
والثاني

والثاني بالثاني فيلزم ان ما ذكره
لا يدل على انه ليس لاشيا في الخارج
بل يدل على انه ليس لاشيا في الامريات
اراد الترديد بين اللاشئ في نفس
الامر والموجود فيها فيتسع دايرة المناقشة
في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني

لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولي
كان لذاته غنيا عن المحل والا لكان
لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده
فاستحال اقترانه به اي على وجه الافتقار
ممتنع لانه مفتقر اليه في الاجسام وغير
بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد

الماديه

المادية اعراض والمجرده جواهر وعلي
عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين
وكلاهما ممنوعان فصل في الحيز كل جسم
فله حيز طبيعي قيل هذا منقوض بالجسم
المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره
اي السطح الباطن من الحاوي المماس

للسطح الظاهر من المحوي اذ ليس
وراءه جسم آخر يتم له وضع ومحاذاة
بالنسبة الى ما في جوفه وقد يجاب
عن ذلك بان الحيز عندهم ما به يمتاز
الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم
من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به

المحدد

المحدد عن غيره في الاشارة الحسية
فهو متحيز وليس في مكان ولا بعد
في ان يكون الحالة التي يميزه في الاشارة
الحسية عن غيره طبيعة له وان لم يكن
شيء من اوضاعه ونسبته بالقياس
الى ما تحته امرا طبيعيا فان قلت هنا

مناف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات
من ان المكان عند القائلين بالحيز
وغير الحيز وذلك لان المكان عندهم
قريب من مفهومه اللغوي وهو ما
يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير
واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم

المشغول

المشغول بالتحيز الذي لو لم يشغله
لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما
عند الشيخ والجمهور من انكاره فهما
واحد وهو السطح الباطن من الحاوي
المماس للسطح الظاهر من المحوي اقول
قلت من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان

حيث قال في موضع من طبيعات

الشفا لا جسم الا وبالحقيقه ان يكون له خيرا

ما امكان واما وضع وفي موضع اخر

منها كل جسم فله خير طبيعي فان كان

ذا امكان كان خيره مكانا لانا لو فرضنا

عدم تاثير القواسر الي الامور الخارجيه

لكان

لكان في خير معين بالضروره ذلك

الخير اما ان يستحفظ الجسم لذاته او لقاسر

اي امر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك

اذ لو كان المراد منه ما كان باسره علي

خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد

حاصرا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم تاثيره

القواسر فاذن انما يستحفظ لطبيعة اذ لا
يكن استنادة الي الجسمية المشتركة لان
نسبتها الي الاحياز كلها علي السوية ولا
الي الهيولي لانها تابعة للجسمية في اقتضا
حيز ما علي الاطلاق متعين استاده
الي امر داخل فيه يختص به يعني الطبيعة

وهو

وهو المط فان قلت تاثير الفاعل فيه
ان كان من الامور الخارجة التي يفرض
خلوه عنها فلا نم انه عند تجانسه مع طبيعته
يكون موجودا فضلا عن ان يكون
حاصلا في مكان او مقتضيا له وان
لم يكن بها جاز ان يكون حصوله في

مكان معين من فاعله لان الاين
من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق
الثاني في وجوده بدون تحقق الثاني
فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا اوجد
الجسم اوجده في مكان معين لا محالة
قلت هنا اورد على الفاعل بان المكان

هو البعد واما القايل بانه هو السطح
فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود
الجسم كما في المجدد واورد عليه ان تخليه
الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن
نظرا الي ذات الجسم لكنها جاز ان يكون
مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يثبت

الاستدلال بها علي ان للجسم مكانا طبيعيا
بحسب نفس الامر بل علي ان له مكان طبيعي
علي ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع
ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان
لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا
حصل في احدهما وخلي مع طبعه فاما ان

يطلب الثاني اولا فان طلب الثاني يلزم
ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه
طبيعيا لانه هارب عنه طالب لغيره
وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن
طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز
الثاني طبيعيا لانه ليس طالبا له عند الخلي

وطبيعه وقد فرضناه طبيعيا هف اورد

عليه بان عدم الطلب لمكان بسبب

انه وجد مكانا طبيعيا آخر لا يقدح في

كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب

المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا للمكان

هو مطلوبه و قيل بشرح هذا الكلام لو وجد

بجسم

بجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل

فيهما معًا او في احدهما او لا يحصل في

شئ منهما والكل بط اما الاول فظ واما

الثاني فلما ذكره المصنف ره اما الثالث

فلا نه ح ان لا يكون علي مكنه الحزيت

او يكون عليه وح اما ان هو سطهما

او تبع منهما في جهته فعلى الاولين يلزم

قبله طبعا الي جهتين مختلفين وهو

ح وعلي الثالث يميل الي حيسهما طبعا

فاذا وصل الي اقربهما عادي القسم

الثاني وقد تبتن بطلانه واقول

لاحاجة لاتمام كلام المصنف الي هنا

التطويل فان محصله ان لو كان لجسم حيزان

طبيعان لامكن حصوله في احدهما والثاني

بط اذ يلزم علي تقدير وقوعه الخلف

فكذا القدم **فصل** في الشكل كل جسم

فله شكل طبيعي ان كل جسم متناه وكل متناه

فهو شكل فكل متشكل فله شكل طبيعي فكل

جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متنا

فلما مر ودما ان كل متناه فهو متشكل

فلانه يحيط به حد واحد او حدود

فيكون متشكلا بدء مرّ ما فيه فتذكر

واما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي

لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اي الامور

الخارجة

الخارجة لكان على شكل معين وذلك

الشكل اما ان يكون لطبيعة او لقاسر

لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم

القواسر فاذن هو عن طبيعة وهو المط

اورد عليه ان شكل الجسم يتوقف على

تناهي ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم

لايقتضي تناهي ابعاده ولا يستلزم

من حيث هي وما يعرض للسيّي مابوا

سطة لبستليفه مستندة الي ذاته ولا

لازمة له وهذا بعينه وارد في المكان

بمعني السطح عاد حصول الجسم فيه موقوف

على وجود جسم حاوٍ وهو امر غريب

قطعا

قطعا بخلاف المكان بمعني البعد فان

حصول الجسم فيه موقوف علي حصول

وهو وان لم يستند الي ذات الجسم لكنه

لازم له من حيث هو فصل في الحركة

والسكون اما الحركة فهي الخروج من

القوة الي الفعل علي سبيل التدريج

فقيل بما ذا ان الشئ الموجود لايجوز ان

يكون بالقوة من جميع الوجوه و

الا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا

يكون موجودا وقد فرضناه موجودا

هف بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود

الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري

عز اسمه

عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض

الوجوه وبالقوة من بعضها من حيث

انه بالقوة للموخوج من القوة الى الفعل

فذلك الخروج اما ان يكون دفعة

واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب

الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت

للمائية بالقوة فخرجت منها الى الفعل
دفعة او على التدريج فهو الحركة واقول
فيه بحث امّا اولاً فلانه يحصل صفات
لم يكن لها قبلها خروج عن القوة
الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا
يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا

فساد

فسادا واما ثانيا فلان الانتقال في
الجدة والفعل والانفعال والمتى دفعي
عند بعضهم مع انه ليس كونا وفسادا وقال
ارسطو الحركة قد تطلق على كون الجسم
بحيث اي حدٍ من حدود المسافة يفرض
لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده

حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط

وهي صفة شخصية موجودة في الخارج

دفعة مستمرة الى المنتهى يستلزم اختلاف

نسبة المتحرك الى حدود المسافة فهي

باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها

الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها

وسيلانها

وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير

قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه

لما ارتسم نسبة المتحرك الى الجزء الثاني

في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء

الاول عنه تخيل امر ممتد منطبق على المسافة

كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة

الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيري
لذلك خطا ودايرة والحركة بهذا
المعني لا وجود لها الا في الوهم لان
المتحرك ما لم يصل الي المنتهي لم يوجد
الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت
الحركة واما السكون فهو عدم الحركة

عما

عما من شانه ان يتحرك فالمجردات غير
متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها
الحركة والتقابل بينهما تقابل العدم
والملكة وقيل السكون هو الاستقرار
زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل
بينهما تقابل التضاد لانهما وجوديان

وكل جسم متحرك فله محرك غير جسمية

اذ لو تحركت الجسم بما هو جسم لكانت

الدوام ثم
كل جسم متحركا على الاطلاق والثاني

كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار

مقولة بين فيهما على اربعة اقسام

معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان

الموضع

الموضع يتحرك من نوع لتلك المقولة

الى نوع آخر منها او من صنف او من فرد

اخرى
الى فرد حركة في الكم كالنمو هو ازدياد

حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه

ومداخله في جميع الاقطار بنسبة طبيعية

بخلاف السمن فانه زيادة في الاجزاء

الزايدة وللاجزاء الاصلية في بعض

الحيوانات هي المتولدة من المني كا

لعظم والعصب والرباط والزايدة فيه

هي المتولدة من الدم كاللحم والشحم

والسمن والذبول هو انتقاص حجم الاعضا

الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطا

علي

على اقسمة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص

عن الاجزاء الزايدة وقد عد العلامة

في شرح القانون السمن والهزال ايضا

من اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذا

الحركة في مقولة تستدعي امرا واحدا

بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة

فظ ان افراد المقدار في النمو والذبول
لا يتواردو علي شئ واحد بعينه لان
المقدار الكبير في النمو انما يفرض لما
كان له المقدار الصغير بل المقدار
الكبير انما يفرض لما كان له المقدار الصغير
مع امر آخر منضم اليه وهذا المجموع غير

ما كان له المقدار الصغير مع امر آخر
سواء صار متصلا واحدا او لا وكذا
المقدار الصغير في الذبول لم يعرض
بجزء ما كان له المقدار الكبير فحال المقدار
الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول
متغايران فليسا من الحركة الكمية وكذا

الحال في السمن والهزال منحصر في التخلخل

والتكاثف وارادوا بالتخلخل ههنا

ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم

اليه غيره وبالتكاثف ان ينقص مقدار

الجسم من غير ان ينفصل جزء وقد

يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان

يتباعد

يتباعد الاجزاء وتداخلها جسم غريب

كالقطن المنفوش والتكاثف على الاندماج

وهو ان تتقارب الاجزاء وتخرج

ما بينها من الجسم الغريب كالقطن الملفوف

بعد نفشه وقد يطلقان على رقة القوام

وغلظه وهما دال على تحققهما ان العادة

الضيقة الرواس اذا كتب على الماء فلا مد خلها

فاوامضت مضاعفويا ثم كبت عليه وحلها

وما ذلك لخلاء حدث فيهما بالمص

لامتناعه بل لان المص اخرج بعض

الهواء واحدث في الهواء الثاني تخلخلا

فكبر حجمه حتى شغل به مكان الخارج

ايضا ثم اوجد فيه البرد الذي في الماء

نقص حجمه وعاد بطبعه الى مقداره الذي

كان له قبل المص فدخل الماء ضرورة

امتناع الخلاء لكنه اقالوا وافق الظاهر

ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء فان

التجربة شاهدة بان انقاذ ودة المذكورة

اذا كتب علي الماء الحار مدا يدخل فيها
وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده
مع بقاءه صورة النوعية ويسمى هذه
الحركة استحالة وحركة في الاين وهي
انتقال الجسم من مكان بل من اين الي
اين آخر علي سبيل التدريج ويسمى

نقلة

نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون
للجسم حركة علي الاستدارة فان كل واحد
من اجزائه يباين اي يفارق كل
واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان
ويلازم كله مكان فقد اختلف نسبة
اجزائه الى اجزاء مكانه علي التدريج

اقول ههنا بحث اذ قد علم فيما سبق ان
الحركة في الوضع هي الانتقال من
وضع الى وضع آخر تدريجا ولا نسلم
ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكر
فان القائم اذا قعد ينتقل من وضع
الى وضع مع انه لا يتحرك على الاستدارة

وثبوت حركة الاهيئة له لا ينافي ذلك
والاظهر ان الحركة واقعة في بواقي
مقولات العرض ايضا اما الاضافة فلانه
اذا فرض ان ماء اشد سخونة من ماء
آخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونته
اضعف من سخونة الآخر فان هذا

الماء قد انتقل من نوع من الاضافة

اعني الاشدية الي نوع آخر منها اعني

الاضعفية انتقالا لا تدريجيا وكذلك

اذا كان جسم في مكان اعلي ثم تحركت

في الاين حتي صار في مكان اسفل

او كان اصغر مقدارًا من جسم آخر

ثم

ثم تحرك في الكم حتي صار مقدارا

منه او كان علي اشرف اوضاع ثم تحرك

منه الي وضع هو احسن اوضاعه فقد

انتقل الجسم في هذه الصورة عن اضافة

الي اخري بغتةً واما الملك فلان

العمامة اذا تحركت الي النزول او الصعود

فلاشك انه يتغير هيئة احاطتها
بالتدريج طبقا لحركتنا في الاين واما
الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك
الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج
تحرك من سخن الى اقوى منه كذلك
واذا اذاد الاستعداد في قابل السخونة

اشتد

اشتد التسخين وقال الشيخ في الشفاء
انه يكون انتقال في متى دفعة اذا الانتقال
من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر
يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان
متصل بعضها ببعض والفصل المشترك
بينها هو الآن فاذا فرض زمانان كان مشتر

في آن فقبل ذلك آن ينتهي للموضوع
مناه بالقياس الي الزمان الاوّل
وبعده ينتهي مناه بالقياس الي الزمان
الثاني و ذلك الآن نهاية وجودا
الاول وبداية حصول الثاني فلا
تدريج في الانتقال دبر وعليه ان

الفاصل

الفاصل بين الاجزاء المسافة حدود
غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض
تلك الاجزاء دفعيا ايضا ولكن
اذا فرض مكانات بينهما مسافة منقسمة
كان الانتقال من احدهما الي آخر تدريجيا
وكذا الحال في انتقال من زمان الي زمان

آخر بينهما زمان كالحجر والمعزوم
مثلا فانه يكون تدريجيا ودفعتا
وتقول ايضا ما يوصف بالحركة اما
ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة
او لا بل يكون الحركة حاصلة فيه
بالحقيقة او لا بل يكون الحركة

حاصلة

حاصلة في شيء آخر يقارنه فيوصف
هذا بالحركة تبعا لذلك الشيء الحركة
المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة
الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض
الجسم والحركة الذاتية اما طبيعة او
قسرية او ارادية لان القوة المحركة

اقول ان اراد بها مبدء الميل فلا يلايم

قوله اما ان يكون مستفادة من خارج

اي امر متميز عن المتحرك في الاشارة

الحسية او لا يكون وان اراد بها الميل

فلا يلايم قوله فان لم يكن مستفادة

من خارج فاما ان يكون لها شعور له

ولا يكون اذ الميل علي ما ذكره الشيخ

في رسالة الحدود وكيفية بها يكون الجسم

مدافعا لما يمانعه وهي عديمة الشعور

قطعا فان حملت علي الاول فالمراد وتحريكها

وان حملت على الثاني فالمراد ان يكون

لمبدء شعور والحمل علي الاول اولي

بالعناية فان كان لها شعور قبل مجرد
الشعور لا يكفي في كون الحركة ارادية
كما في الساقط من علو مع شعور
بسقوط بل اذا كان لها شعور واراده
فهي الحركة الارادية اقول هذا مدفوع
بان مبدء الميل هناك هو الطبيعة لا شعو
لها

لها وان كان للمتحرك شعور وان لم
يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان
كانت مستفادة من خارج فهي الحركة
القسرية فيه اشارة الى ان فاعل الحركة
القسرية طبيعة المقسور لا القاسر واللازم
من انعدامه انعدامها بل هو متصف

في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة
في مسافة علي مقدار من السرعة وابتدأت
معها حركة اخري ابطاء منها واتفقتا
في الاخذ والترك والاولي ترك الاخذ
لتكراره وجدت البطيئة قاطعة لمسافة
اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة

لمساو

لمسافة اكثر واذا كان كذلك كان بين
اخذ السريعة وتركها امكان اي امر
واحد غير المسافتين والحركتين
يمتد ليسع قطع مسافة معينة بسرعة
معينة وقطع مسافة اقل منها ببطؤ معين
قال الامام هذا مبني علي وجود حركتين

يلتذ بان معا وهيهنا معاد لبيت
هذه المعية الا المعية الزمانية التي
لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان
فيلزم الدور وايضا هو مبني على وجود
حركتين احدهما اسرع والآخر ابطا
ولا يمكن اثبات السرعة والبطؤ الا بعد

اثبات الزمان فيلزم دورا آخر واجيب
بان الزمان ظاهر الوجود والعلم
به حاصل فان الامم كلهم قد دوّنوا بالساعات
والايام والشهور والاعوام والمقصود
بيان حقيقته المخصوصة اعني كونه
كمّا ومقدارا للحركة ولا شك ان العلم

لوجود الزمان يكفيان في ثبوت
المتغير والسرعة والبطؤ فلا دور
اقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت
المتغير والسرعة والبطؤ وان توقف
على ثبوت الزمان في نفس الامر
لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم

بهذا حتى يلزم الدور وهذا لامكان
قابلا للزيادة والنقصان فان الحركتين
اذا اختلفا في الاخذ والترك تتفاوت
امكاناهما وغير ما ثبت اذ لا يوجد
اجزاءه معا بالضرورة وقيل لا نسلم
يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء

الحركة الواقعة فيهما اقول فيه نظر
اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار
الحركة وهي كانها واقعة في الزمان
واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع
اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة
فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان

ايضا

ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه
لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا
في يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم
من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحاصل
في احدها حاصلا في الآخر فهنا امكان
مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان

٣٧٥

بمعنى التوسط بفعل الحركة بمعنى القطع

كذلك ذلك الام الذي هو مطابق

لها وغير منقسم مثلها بفعل سيلانه

امرا ممتدا وهيا مطابقا للحركة بمعنى

القطع وهو مقدار الحركة اي ينطبق على

الحركة لانه لم تقبول الزيادة والنقصان

وفي مباحث المشرقية ان الزمان

كالحركة ومعنيان احدهما امر موجود

في الخارج غير منقسم وهو مطابق

للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن

السيال دايم والثاني امر متوهم

لا وجود له في الخارج فانه كان الحركة

بمعنى

وليس مركبا من امات مبالغة لانه

مطابق الحركة المطابقة للمسافة التي

يقع عليها الحركة فلو تركب منها

تركبت المسافة من اجزاء ولا يتجزى

فيكون مقدارو قيل مقداريته

يتوقف علي ان يكون كما وهو موقوف

على انه

على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات

وهو مم ولايخ اما ان يكون مقدار

الهيئة قارة المناسب ان يقال الامر

فاو اولية غير قارة ليتم الحصر فان الامر

القار وهو ما يجمع اجزاءه في الوجود

شامل للجواهر مطلقا وكذا عراض

القارة كالسواد والبياض بخلاف
الهيئة فانها لا يشتمل الجواهر اذ لا تغاير
بينها وبين العرض الا باعتبار
الحصول في الهيئة والعروض في العرض
لا سبيل الى الاول لان الزمان غير
قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار

الهيئة

الهيئة قارة والا لتحقق بدون مقداره
فهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة
غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار
الحركة وسيجيء زيادة بيان له في الفلكيات الفلكيات بدل
ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له
ولا نهاية له لانه ولو كانت له بداية لكان

عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع
البعدية وكل قبلية لا يوجد مع البعدية
فهي زمانية قبل هنا منقوض بتقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه
ليس زمانيا لان مقتضي التقدم
الزماني ان يكون المقدم في زمان سابق

والتاخر

والتاخر في زمان لاحق فلو كان
ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون
الامس في زمان متقدم واليوم في زمان
متاخر عنه وينقل الكلام الى ذينك
الزمانين ويلزم ان يكون هناك
ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على

بعض وانتج بالضرورة يجوز ان يكون

تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زماني

وقد يجاب بان تقدم الزماني لا يقتضي

ان يكون كل من المتقدم والتاخر في

زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون

السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع

القبل معها البعد فان هذه القبلية

لا يوجد بدون الزمان فان لم يكن

شيء من المتقدم والمتاخر زمانا احتيج

فيهما الى الزمان وان كان احدهما زمانا

والآخر ليس زمانا احتيج في الآخر الى

الزمان دون الاول وان كان كل واحد

منهما زمانا لم يحتج في شيء منهما الى زمان

تايد عليه وذلك لان الثلثة المذكورة

عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات

ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل

يدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد

متقدم على وجود عمرو احتيج ان يقال

لما

لماذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب

بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية

ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى

وتلك الحادثة كانت متقدمة على

هذه احتيج ايضا ان يقال لم قلت ان

تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان

تلك كانت امس وهذه كانت اليوم
وامس متقدم علي اليوم لم يصح ان
يقال لما واقلت انه متقدم عليه
واعترض عليه بان انقطاع السؤال
عند قولك امس متقدم علي اليوم
انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ

في

في مفهوم لفظ امس كان التاخر عن
اليوم ماخوذ في المفهوم لفظه فلو قيل
لماذا قلت امس متقدم على اليوم كان
كالو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم
متقدم علي الزمان المتاخر وهذا
مما يعد سخيفا وكان انقطاع السؤال

عند قولنا تلك في الزمان المتقدم

وهذه كانت في الزمان المتاخر

لابد له على ان التقدم عرض اولي

للزمان فكذا انقطاع السؤال عند

ما ذكرتم لابد له عليه ولو سلم فانا نبدل

على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة

في الاثبات لا في الثبوت وهذا هو المط

كما لا يخفى فيكون قبل الزمان زمان

هف ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد

وجوده بعدية لا يوجد مع القبلية

زمانية فيكون زمانية فيكون بعد

الزمان زمان هف

ربنا اغفر لنا ذنوبنا بعد اذ هديتنا

ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولاستادنا

